٣٩ مخالفة ضمن المواقع الأثرية
٩ ضبوط تنقيب سري جميعها ضد مجهول

السويداء-عبير صيموعة

أدى عدم امتلاك دائرة آثار السويداء لأي حق قانوني بإزالة المخالفة أو إبقائها واقتصار مهامها على إبلاغ الجهات الوصائية واللجان المعنية عن هذه المخالفات أو التعديات بدءاً من المحافظ وانتهاء بالوحدات الإدارية إلى الحد من صلاحياتها في مكافحة انتشار هذه المخالفات على اعتبار أنها الجهات المخولة بتلك الإجراءات.

وأدى عدم تجاوب كثير من تلك الجهات مع مضمون الكتب المرسلة من قبل دائرة آثار السويداء إلى التجرؤ على التعديات والمخالفات، ما أدى إلى تحول العشرات منها إلى واقع محتوم على امتداد ساحات وأحياء السويداء، تجلى بالأبنية البرجية والطابقية هنا وهناك التي فرضت نفسها وبالقوة. وأكد رئيس دائرة آثار السويداء الدكتور نشأت كيوان أن صلاحية الدائرة تقتصر على الإبلاغ عن التعديات وإحالة المخالفات على المحاكم موضحاً أن معظم الدعاوى المقامة على بعض المخالفين تمتد فترة المحاكمة فيها لعدة سنوات ليبقى السؤال: ما فائدة الحكم القضائي بعد أن تكون المخالفات قد استمرت وفرضت نفسها وخاصة أن الحكم القضائي لن يغير الواقع ولن يعيد الموقع الذي جرى الاعتداء عليه ولا يعيد التجاوزات إلى ما كانت عليه سابقاً وخاصة أن الموقع قد تم تخريبه وتدميره كلياً ولم يبق من معالمه شيء؟

ولفت كيوان إلى أنه وللحد من هذه التعديات على حرم معظم المواقع الأثرية بات حرياً بالجهات المعنية إحداث ضابطة عدلية مشتركة مؤلفة من الآثار والوحدات الإدارية وقيادة الشرطة والمحافظة تمنح صلاحيات الجهة التنفيذية وخاصة لجهة إزالة المخالفة وإيقاف الأعمال البنائية والإنشائية ضمن الموقع إضافة إلى ضمان البت السريع بدعوى التعديات على المواقع الأثرية. وطالب كيوان بإحداث محاكم مختصة بمخالفات الآثار وبما يضمن حق الدائرة والمحافظة على المواقع الأثرية المراد استباحتها.

بدوره بيّن رئيس شعبة المباني بدائرة آثار السويداء وليد أبو رايد أن دائرة آثار السويداء سجلت العام الماضي ٣٩ مخالفة بناء لم يحصل أصحابها على موافقات تخولهم البناء ضمن المواقع الأثرية، مشيراً إلى أن هذه المخالفات امتدت على ساحة المحافظة وأكثرها في مدينتي شهبا والسويداء، مشيراً إلى مخاطبة المحافظة بهذه المخالفات وقامت بدورها بمخاطبة قيادة الشرطة والوحدات الإدارية لقمع هذه المخالفات التي لم تلق أي تجاوب ما أدى إلى استمرار هذه المخالفات التي بات معظمها طابقين أو أكثر.

ومن جهة أخرى فقد قامت الدائرة ونتيجة الحفريات السرية ضمن البلدات القديمة وبعض المواقع الأثرية بتنظيم ٩ ضبوط تنقيب سري سجلت جميعها بحق مجهول حيث جرى إعلام الجهات المختصة بهذه الحفريات علماً أن تلك التنقيبات ما زالت مستمرة خاصة تحت جنح الظلام.

نقيب مقاولي طرطوس: متحمسون للمشاركة في إعادة الإعمار.. وهذه مطالبنا من الحكومة لحل مشكلاتنا

طرطوس - الوطن

يعمل من تبقى من المقاولين السوريين في بلدهم جاهدين لإقناع الحكومة والجهات التابعة لها بحل العقبات التي أدت إلى توقف تنفيذ المشروعات المتعاقد عليها معهم ثم الإقلاع فيها من جديد، وضمن هذا الإطار توقّع رئيس نقابة مقاولي الإنشاءات بطرطوس صالح يحيى محمد أن تشهد الفترة القريبة القادمة خطوات عملية جادة من الجهات العامة المعنية في المحافظة والعاصمة من شأنها معالجة المشكلات والأسباب التي أدت إلى تعثر أو توقف العديد من المشروعات المهمة المتعاقد عليها مع المقاولين في جميع القطاعات، معرباً عن تفاؤله لجهة ذلك في ضوء ما أبداه محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى من حرص واهتمام، وما قدمه من وعود بعد استماعه إلى العقبات والصعوبات التي تواجه قطاع الإنشاءات خلال مؤتمر النقابة الذي عقد منذ بضعة أيام.

وأكّد محمد في تصريح لـ«الوطن» أن توقف العمل في المشروعات خلّف آثاراً سلبية على المقاولين والمواطنين والوطن، والمعالجة ستكون لها نتائج إيجابية على الجميع: مضيفاً في هذا المجال: إن المقاولين ولا سيما المتعاقد منهم مع جهات القطاع العام والتعاوني يواجهون عقبات وصعوبات عديدة حالت وتحول من دون إكمال مشروعاتهم أبرزها ارتفاع أسعار المواد كثيراً وعدم صرف فروقات الأسعار لهم وقلة الاعتمادات المالية المخصصة لتلك المشروعات ومن ثم تعرضهم لخسائر كبيرة لا قدرة لهم على تحملها والحل يكون بإنصافهم وفق نصوص العقود المبرمة وليس تطنيشهم واتهامهم.

أما المواطنون المستفيدون من تلك المشروعات على اختلاف أنواعها فإنهم يعانون الكثير نتيجة التأخير في إنجازها ووضعها بالخدمة ومن ثم لا بد من إيجاد الحلول المناسبة لواقعها.

وقال نقيب المقاولين: إن ذلك لا يعني أننا كنقابة نحمّل الحكومة ومؤسساتها كامل المسؤولية عن التعثر والتوقف فقد تكون بعض الأسباب بعهدة زملائنا لكن مع ذلك نريد دراسة الواقع بكل دقة وموضوعية ومسؤولية وطنية بمشاركة الزملاء ونقابتهم واتخاذ القرارات على ضوء نتائج الدراسات.

ولفت المهندس محمد إلى أن بلدنا مقبل على مرحلة إعادة إعمار ما دمره الإرهاب، إضافة إلى معالجة ما قام به بعض تجار الأزمة من أبنية وأحياء مخالفة هنا وهناك تحت حجج مختلفة، وأمل أن تتم مشاركة نقابة مقاولي الإنشاءات في التخطيط لهذه المرحلة والتنفيذ فيها من خلال ما تملكه هي وأعضاؤها من خبرات وإمكانات تراكمية.

ورداً على سؤال يتعلق برؤية النقابة لمعالجة العقبات القائمة وتطوير الواقع من جوانبه المختلفة قال محمد: إن مطالبهم كنقابة ومطالب أعضائها تتركز على ضرورة عدم حصر إعطاء المشروعات الخدمية والتنموية بشركات القطاع العام إنما طرحها بمناقصات يتقدم إليها من يرغب من مقاولي القطاعين العام والخاص على حد سواء وخاصة المشروعات التي لا تزيد قيمتها التقديرية على ٥٠٠ مليون، ومعالجة الخلل والنقص في دراسات المشروعات العائدة للجهات العامة، وتعديل نظام العقود الصادر بالقانون رقم ٥١ للعام ٢٠٠٤ لتدارك نقاط الضعف ومواكبة الظروف ومعالجة الخلل والنقص في الدراسات للمشروعات، وتشكيل لجان متخصصة لدراسة الظروف الطارئة التي تحصل أثناء التنفيذ وإيجاد الحلول المباشرة لها بعيداً عن التأخير والتسويف، وعدم السماح لأحد بمزاولة مهنة المقاولات ما لم يكن مسجلاً في أحد فروع النقابة تنفيذاً لقانون تنظيم المهنة رقم ٩ لعام ٢٠١٤، وتطبيق تعليمات رئاسة مجلس الوزراء المتعلقة بصرف فروق الأسعار للمقاولين، والتوجيه لتنفيذ البلاغات الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء والتعميم الصادر عن المحافظ والمتعلقة بعدم صرف الكشوف النهائية للمقاولين قبل تقديم وثيقة براءة الذمة من النقابة، وعدم التأخير بصرف الكشوف للأعمال المنجزة للمقاولين.

التزوير باستخدام أسماء قضاة غير موجودين أو باستبدال أسماء
أكثر من نصف عقود زواج المغتربين الواردة من «الخارجية» غير صحيحة
معظم حالات التزوير تتم في تركيا عبر مكاتب تعمل على فيسبوك

محمد منار حميجو

كشف مصدر في المحكمة الشرعية أن أكثر من نصف عقود الزواج للمغتربين التي يتم الاستفسار عن صحتها عبر وزارة الخارجية والمغتربين والتي ترسلها إلى وزارة العدل غير صحيحة، مبيناً أن هناك نوعين من التزوير الأول إما بوضع اسم لأحد القضاة غير موجود على رأس عمله وإما اسم وهمي ولكن عليه ختم المحكمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال المصدر: إن هذا النوع من التزوير سهل اكتشافه وتم ضبط الكثير من هذه العقود في حين أن النوع الثاني الذي يوجد عليه اسم القاضي الشرعي الحقيقي وتوقيعه وختم المحكمة ولكن عند مطابقة عقد الزواج مع السجلات يتبين أنها بأسماء أخرى.

وأضاف المصدر: إن هذا النوع من التزوير من أخطر الأنواع التي تواجه المحكمة باعتبار أنه يتم فقط بتغيير الأسماء عبر الحاسب ولذلك فإنه من الصعب ضبط مثل هذه الحالات إلا بعد الرجوع إلى السجلات.

وأعلن المصدر أن معظم حالات التزوير تتم في تركيا عبر مكاتب تعلن على صفحات الفيسبوك لمن يرغب في عقد زواج أن يرسل أوراقه إلى عنوان المكتب ومن ثم إرسال مبلغ ألفي دولار للحصول على عقد زواج نظامي بحسب تعبير الإعلان الذي يضعه المكتب.

وأكد المصدر أن الكثير من المغتربين يقعون ضحايا لحالات النصب والاحتيال، كاشفاً عن ضبط العديد من الأشخاص في المحكمة الشرعية كانوا يحاولون تصديق عقود زواج وبعد التدقيق تبين أنها غير صحيحة.

وأشار المصدر إلى أن وزارة الخارجية ترسل نحو ٣ كتب شهرياً للتأكد من عقود زواج، مشيراً إلى أن الكتاب قد يتضمن أحياناً عدداً لا بأس به من عقود الزواج وأحياناً لا يتجاوز عقداً واحداً.

وبيّن المصدر أنه في حال تم ضبط الشخص المزور يتم إحالته إلى النيابة للعامة للتحقيق في الواقعة مشيراً إلى أنه يتم تحويل حتى الشخص الذي كان يصدق العقد ولو كان ليس صاحبه باعتبار أن القانون لا يتعامل في النيات بل في الأدلة الظاهرة والموجودة.

ودعا المصدر المغتربين إلى اتباع الأساليب الصحيحة في تثبيت عقود الزواج سواء عبر إرسال وكالة أو برفع دعوى تثبيت الزواج بالمحكمة، مؤكداً أن هناك معاناة للمغتربين حول موضوع عقود الزواج.

وفي الغضون أعلن المصدر أن هناك وفداً برازيلياً يزور سورية حالياً لحل مشاكل الجالية السورية الموجودة في البرازيل بما يتعلق بالأحوال الشخصية ولاسيما فيما يتعلق بالزواج والطلاق وإيجاد الحلول المناسبة لهذا الموضوع، متوقعاً أن يتم توقيع اتفاقية مع الوفد حول هذا الموضوع.

وقال المصدر: في حال نجحت هذه التجربة فمن الممكن تعميمها على الجاليات السورية في العالم وبالتالي يتم حل الكثير من المشاكل المتعلقة في موضوع الأحوال الشخصية.

> ألفا دولار للحصول على عقد زواج
> وفد برازيلي لحل مشكلات الجالية السورية في البرازيل فيما يتعلق بالأحوال الشخصية

استلام ألف طن يومياً من الأقماح المستوردة

نبال إبراهيم

كشف مدير فرع حمص للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب محمد شاكر سنبلي لـ«الوطن» أن الكميات المستلمة من مرفأي طرطوس واللاذقية تبلغ بمعدل وسطي ١٠٠٠ طن يومياً، مؤكداً أن فرع المؤسسة بحمص يتابع عمليات استلام الأقماح المستوردة.

وأوضح سنبلي أن فرع المؤسسة وفور وصول كميات الأقماح يقوم بتوزيع هذه الكميات على مطاحن المحافظة حيث تشمل المطاحن العامة (مطحنتي الوليد والهلال) والمطاحن الخاصة (الشيخ والهدبة).

و لفت مدير فرع حمص للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في ختام حديثه إلى أن مخازين المطاحن تبلغ ٥ آلاف طن كمخزون إستراتيجي.

في أولى مشاركاتها.. كلية الحقوق تفوز بالمرتبة الأولى في المسابقة الإقليمية في مجال المحاكم الصورية للقانون الدولي الإنساني

فادي بك الشريف

فازت كلية الحقوق بجامعة دمشق بالمرتبة الأولى في المسابقة الإقليمية في مجال المحاكم الصورية للقانون الدولي الإنساني، بعد تغلب الطلاب على الفريق المصري في نصف النهائي والفريق المغربي في المرحلة النهائية، بحيث أجريت المسابقة في جامعة القاهرة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الفترة الواقعة بين ٢٩ و٣٠ آذار ٢٠١٧، وبمشاركة سبعة دول عربية. وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد حسان الكردي أن الفوز إنجاز يحسب لجامعة دمشق وكلية الحقوق، وخاصة أن المشاركة تعتبر الأولى للكلية، منوهاً بأن جامعة دمشق ستكرم الطلاب ضمن إطار تقديرها لأهمية الإنجاز الذي حققه الطلبة.

وبين عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور ماهر ملندي للوطن أن ٣ طلاب دراسات عليا حصدوا الفوز وهم «هلا ديوب – إيهاب كسيبة – آلاء شيخ الحارة، ومدربهم الدكتور أحمد عمر»، لافتاً إلى أن اختيار المشاركين تم من مؤسسات التعليم العالي المتخصصة في القانون في العالم العربي، مبيناً أن ذلك يعكس أن جامعة دمشق ما زالت جامعة عريقة ومن الجامعات المتميزة في العالم. هذا وأثبت الطلبة المشاركون جديتهم وقدرتهم على العمل والفوز، ورفع اسم بلدهم عاليا، وبذلك تحقق جامعة دمشق المرتبة الأولى من المشاركة الأولى.

وبدوره أكد الدكتور أحمد عمر –أستاذ محاضر في كلية الحقوق بجامعة دمشق– في تصريح لـ«الوطن» أن هذا الفوز دليل على العلم والمعرفة اللذين يتمتع بهما الطلاب في جامعة دمشق ويعكس أن جامعة دمشق ما زالت تصدر طاقات علمية على الرغم من الإرهاب والأزمة الحاصلة، مشيراً إلى أن المسابقة شهدت مشاركة ست دول وهي المغرب ومصر والإمارات والجزائر والأردن إضافة إلى سورية، معتبراً أن المسابقة هي الإقليمية الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فريق كلية الحقوق الفائز بالمسابقة

جهاز منسق عالمياً الصحة تريد إحياءه

القنيطرة- الوطن

عاد جهاز تفتيت الحصى في مشفى أباظة في القنيطرة قبل أسبوعين إلى الاستثمار بعد مرور سنة كاملة على توقفه، بعد مراسلات وكتب وجولة لوزير الصحة إلى المشفى.

والجديد القديم في الأمر، حكاية جهاز الطبقي المحوري لما لهذا الجهاز من شجون وهموم، فمشفى أباظة أعلن عن استدراج عروض أسعار للمرة الأولى من أجل إصلاح الطبقي المحوري وكما يقول مدير المشفى الدكتور نضال سطاس: إن أحداً لم يتقدم بعرض سعر، مؤكداً تكرر إدارة المشفى الإعلان للمرة الثانية عن عروض أسعار.

بدورنا نكاد نجزم أن أحداً لن يتقدم لإصلاح الجهاز لأن الأمر بكل بساطة أن الجهاز الطبقي المحوري في مشفى أباظة عبارة عن منحة يابانية وموديله قديم جداً جداً وتم تنسيقه منذ زمن بعيد عالمياً ضمن شركته.

وما نود قوله: إن البعض ينظر للقطاع العام على أنه كالبقرة الحلوب، وما دام هناك فائدة يستمر في هدر المال العام، والدليل أمامنا لا أمل في إصلاح جهاز منسق والأجدى على وزارة الصحة تأمين جهاز طبقي محوري جديد للمشفى، حيث إنه وفي ظل الإمكانات المحدودة لمشفى أباظة فإنها عاجزة تماماً عن شراء أو إصلاح جهاز الطبقي المحوري، مطالبين باسم أبناء محافظة القنيطرة رفد مشفى أباظة بالأجهزة الطبية اللازمة والكادر المؤهل والمختصّ، وإلا فإن إغلاق المشفى أفضل من وضعه الراهن الذي يتحول إلى فندق آخر النهار لإيواء المرضى.

رد

المؤسسة توضح: الموضوع قديم

رداً على الخبر الذي تم نشره في صحيفتكم الكريمة بتاريخ ٢٢ آذار في الصفحة السابعة ضمن زاوية شؤون محلية، والذي تناقلته بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي على أنه خبر ساخن لتلك الواقعة.

توضح المؤسسة ما يلي:

١– إن تقرير الجهاز المركزي للرقابة المالية قد مضى عليه ثلاث سنوات وتمت معالجة كل المقترحات الواردة فيه من إدارة المؤسسة في حينه.

٢– تفادياً لتكرار تلك الواقعة أو غيرها قامت المؤسسة بأتمتة أعمال كل مديرياتها إضافة إلى التدقيق اليومي لأعمال الصندوق حرصاً منها على الأموال العامة.

٣– لم يتوخ الصحفي الدقة عند إعداد هذا الخبر من جهة عدم أحقية إطلاق الأحكام قبل أن يبت بها القضاء.

٤– تستغرب المؤسسة طرح هذا الموضوع في هذا الوقت بعد مرور ثلاث سنوات على تقرير الجهاز المركزي للرقابة المالية ما نعتبره تشهيراً بالمؤسسة والعاملين فيها.

إدارة المؤسسة العربية للإعلان